10

الآراء النحوية لشراح ألفية ابن مالك (ابن هشام ، ابن عقيل ، السيوطي ، والأشموني) في مصادر الاحتجاج ، دراسة وصفية استقرائية

اعداد

د. حمزة آدم يوسف حسن

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة كردفان - كلية التربية - قسم اللغة العربية

E.mail:elhelaw3@mail.com

أ. منى إبراهيم يوسف طاهر

باحث بقسم اللغة العربية

الملخص

تناولت هذه الدراسة الآراء النحوية لشراح ألفية ابن مالك (ابن هشام ، ابن عقيل ، السيوطي ، والأشموني) في مصادر الاحتجاج ، وهدفت إلى التعرف على مواقف الشراح من قضية الاحتجاج وإبراز الآراء التي توافقوا فيها مع ابن مالك ، وبيان مدى تأثير ابن مالك على هؤلاء الشراح ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي ، وقد توصلت إلى عدد من الناتج منها : أوضحت الدراسة موافقة الشراح لابن مالك في أغلب آرائه في قضية الاحتجاج بالقراءات القرآنية على اختلاف أنواعها ، ولكنهم وقفوا موقفاً وسطاً بين الجواز والمنع من مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، بينت الدراسة أن لابن مالك أثر واضح على هؤلاء الشراح في طرق التفكير والمناقشة والتحليل ، لم يتعصب هؤلاء الشراح لمذهب معين ، ولكن الغالب عليهم ميلهم إلى المدرسة البصرية ، أبرزت الدراسة اهتمام جميع هؤلاء الشراح بأصول النحو العربي في احتجاجهم وخاصة السماع .

الكلمات المفتاحية :

الآراء النحوية - شراح ألفية ابن مالك - ابن هشام - ابن عقيل - السيوطي - الأشموني - مصادر الاحتجاج .

Abstract

The study has taken the Syntactic notions for Ibn Malik's Alphiat interpreters (Ibn Hisham, Ibn Ogail, Elsuety, Elashmony) in argumentation resources. The study has aimed to identify interpreters' attitudes towards argumentation issue and clarify the ideas which agreed with Ibn Malik, and to explain the extension impact of Ibn Malik on those interpreters, the study has followed the deductive, descriptive analytical method, the study has obtained different results as: the study clarified the agreement of interpreters for Ibn Malik in most of his notions about argumentation issue by Quran's readings on their various types, but they have amid attitude between permission and prohibition from evidence matter by honorable Prophet Hadith, the study explained that Ibn Malik has a clear impact on those interpreters in the ways of thinking , discussion and analysis, those interpreters did not intolerance to a certain discipline, but their intend to Basra School, the study pointed out the importance of all those interpreters with the origins of Arabic syntax in their argumentation, specially listening.

Key words: notions – syntax – Ibn Malik's Alphiat interpreters - Ibn Hisham - Ibn Ogail – Elsuety - Elashmony – argument resources.

المقدمة

الحمد لله الذي تقدست أسماؤه وعظمت صفاته عن الشبيه والمثال ، نحمده حمداً لا يبلغه القائلون ولا يحصيه العادون ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد وعلى آله وأصحابه الأمجاد ، وبعد :

تعد ألفية ابن مالك المنظومة النحوية الأكثر شهرة والتي أقبل عليها العلماء بالدرس والتحليل على امتداد الحقب ، وقد أدى ذيوعها الواسع إلى كثرة شروحها كثرةً لم يعرف لها مثيل في التاريخ القديم والحديث .

ولعل أبرز ما يميز الألفية وشروحها ، احتفائها بالعديد من الشواهد ومصادر الاحتجاج ، القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نظماً ونثراً، حيث اختلف شراح الألفية في طريقة العرض والتمثيل إلا أنهم لم يختلفوا في الاعتداد بالشاهد بل يكاد يتفق جميعهم أن تلك المصادر هي أدلة قطعية ينبغي الاحتجاج بها في إثبات صحة الآراء وتأكيد بعض الأوجه أو رفضها .

ونظراً لأهمية هذه الشروح من ناحية ، وإلى أهمية هذه المصادر في التقعيد النحوي من ناحية أخرى ، فقد جاءت هذه الدراسة بعنوان : الآراء النحوية لشراح ألفية ابن مالك (ابن هشام ، ابن عقيل ، السيوطي ، والأشموني) في مصادر الاحتجاج ، لإظهار بعض فوائد وثمرات هذه الآراء على دارسي النحو العربي .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تطرقت لآراء شراح ألفية ابن مالك ، (ابن هشام ، ابن عقيل ، السيوطي ، والأشموني) في مصادر الاحتجاج ، حيث يمثل كل واحد من هؤلاء حجر الزاوية في تثبيت الأصول العربية واستخراج القواعد النحوية .

سبب اختيار الموضوع :

لعل السبب الرئيس وراء اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في إبراز الآراء النحوية لهؤلاء الشراح في قضية الاستشهاد والاحتجاج النحوي ، فضلاً عن حاجة المكتبة إلى مثل هذا النوع من الدراسات التي تشتمل على القدر الوافر من الآراء .

أهداف الدراسة : هدفت هذه الدراسة إلى الآتي :

1. التعرف على مذهب كل شارح وموقفه من قضية الاحتجاج والاستعانة بالشواهد في التقعيد النحوي .
2. إبراز القضايا والآراء التي اختلف فيها الشراح ، وتلك التي توافقوا حولها ، وما إذا كان لهذه الآراء من أثر على الدرس النحوي .
3. بيان موقف الشراح من ابن مالك في قضية الاحتجاج .
4. بيان مدى تأثير ابن مالك على هؤلاء الشراح .
5. الوقوف على طريقة وأسلوب كل شارح في اجلاء مقاصد النظم وتبيين مراد الناظم .

منهج الدراسة :

اقتضت طبيعة هذه الدراسة وكيفية التعامل مع المادة العلمية أن تسير وفقاً للمنهج الوصفي الاستقرائي وذلك على النحو التالي :

1. إيراد المسألة المثارة التي تشكل حولها الموقف النحوي .
2. ذكر رأي كل شارح على حده ، وما احتج به لدعم موقفه .
3. إيراد آراء النحاة في المسألة محل الاحتجاج .
4. مناقشة هذه الآراء وفقاً للموروث اللغوي والنحوي .
5. تعقيب من الباحثين .

الدراسات السابقة :

لم نقف على دراسة تناولت الموضوع وبهذا العنوان تحديداً ، ولكن هنالك دراسات عدة حُظيت بها الألفية وشروحها ، ومن ذلك :

1 / دراسة للباحث أيمن جبير خميس ، ماجستير بعنوان : ألفية ابن مالك والسيوطي ، الجامعة الاسلامية - غزة 1432هـ - 2011م .

2 / دراسة للباحث محمد عدنان العطاء، ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ، بعنوان : فتح الملك الجليل على شرح ابن عقيل 1434هـ - 2013م .

3 / دراسة للباحث محمد نور بخيت حمد ، ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية بعنوان : استدراكات ابن هشام الأنصاري على ابن مالك من خلال أوضح المسالك 1438هـ - 1439هـ ، 2007 - 2008م .

4 / دراسة للباحث محمد نجيب ، دكتوراة ، جامعة حلب بعنوان شروح الألفية 1999م .

هيكل الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على هيكل يقع في ثلاثة محاور مسبوقة بمقدمة وتمهيد عن تعريف الاحتجاج وأهميته ، و قائمة للمصادر والمراجع .

المحور الأول : آراء الشراح في الاحتجاج بالقراءات القرآنية .

المحور الثاني : آراء الشراح في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف .

المحور الثالث : آراء الشراح في الاحتجاج بأقوال العرب .

تمهيد

تعريف الاحتجاج وأهميته :

الاحتجاج لغةً : جاء في اللسان : الحجة : البرهان ، وقيل الحجة ما دوفع به الخصم ، وقال الأزهري : ومن أمثال العرب : لج فحج ومعناه : لج فغلب من لاجه بحججه . يقال : حاججته أحاجه حجاجاً ومحاجة حتى حججته أي : غلبته بالحجج التي أدليت بها ، والحجة : الوجه الذي يكون به الظفر بالخصومة[1] ، والحجة ما دل به على صحة الدعوة[2] ، والاحتجاج هو إقامة الحجة[3] .

الاحتجاج اصطلاحاً : هو ما دل به على صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[4] .

ويقول السيوطي : (الاحتجاج هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب قبل بعثته وبعدها إلى

---

(1) لسان العرب ، ابن منظور ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 2003 ، مادة حجج ، ج 3 ص 53

(2) تعريفات ، الجرجاني ، تحقيق مصطفى أبو يعقوب ، مؤسسة الحسن ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 1427هـ ، ص 82

(3) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، القاهرة ، ط2 ، ص 156 .

(4) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ط3 1964 ، ص 260 .

أن فسدت الألسن بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ، فهذه الأنواع لا بد فيها من الثبوت[1] .

ويرى الدكتور محمد خير الحلواني أن الاحتجاج عبارة عن مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد[2] .

أهمية الاحتجاج :

تأتي أهمية الاحتجاج من أهمية اللغة نفسها ، حيث تنبه علماء النحو إلى خطورة ما أفرزه الاختلاط بالأعاجم بعد الانفتاح الذى حصل للغة العربية ، وأن هذا الأمر قطعاً سيؤدي إلى فساد الألسن ، فكان هذا هو الدافع الأول لتدوين اللغة وجمعها واستنباط قواعد وتصنيفها ، فالخوف على اللغة العربية جعل هؤلاء العلماء يحرصون على صيانتها وحفظها ، ثم بناء القواعد النحوية عن طريق ذكر الأمثلة التي توضح هذه القواعد[3] .

المحور الأول : القراءات القرآنية

القرآن الكريم هو أشرف نص من حيثُ اللفظ والمعنى حُظيت به العربية، وهو أرقَّ نص ضُبطاً و روايةً ودرايةً، لذا فهو أعلى أنواع الشواهد مرتبةً عند جميع اللغويين، وهو عماد اللُّغة العربية الأسمى، تدين له اللُّغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية في أساليبها ومادتها، (وهو أفصح كلام، وأبلغ تعبير عرفته العرب، لذلك احتج به النحاة دون اختلاف، حيث يبيِّن النَّحوي منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، إلَّا أنّه في قراءاتٍ ووجوهِ إعرابٍ مختلفة)، وفي القراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور... أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما[4].

(1) الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق محمد حسن محمد الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 14 .
(2) في أصول الحو العربي ، سعيد الأفغاني ، إفريقيا الشرق ، ط2 ، ص 15 .
(3) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة محمد خضير بسكرة ، المغرب ، ص33 ، وأصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، 1392 هـ ، ص246 .
(4) مثل المقرب، ابن عصفور ، تحقيق : صلاح سعد محمد المليطي، مدينة نتر القاهرة ، ط1 1427هـ - 2006م ، ج1، ص36.

وأجمع النحاة على أنَّ النصّ القرآني – بكلّ قراءاته : المتواترة والشاذة - أصحّ كلام عربي يُحتج به[1]- فنصَّ سيبويه على (أنَّ القراءة لا تخالف، لأنَّ القراءة السُّنَّة)[2]، وقال الفرّاء مبيِّناً منزلة النص القرآني في الاحتجاج: (والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)[3]- وقال ابن خالويه (ت 379ه) : (وقد أجمع الناس جميعاً أنَّ اللُّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا غير القرآن، لا خلاف في ذلك)[4]، لكنّهم اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات المتعددة، فاحتجّ الكوفيون بها كلّها، بينما اشترط البصريون موافقتها لكلام العربية؛ فأخضعوها للقياس، ونتج عن ذلك ردّهم لبعض القراءات بدعوى لحن القُرّاء حيناً وعدم تواتر القراءات حيناً آخر، والحق أنَّ القراءات كلّها - متواترة آحادها وشاذّها - حجة، كما تقدّم في كلام ابن خالويه، وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع قراءتها في التلاوة لا يعني منع الاحتجاج بها في النَّحو، فهي على الرغم من وَصْفها بالشذوذ؛ أقوى سنداً وأصحّ سماعاً من كل ما احتجوا به من كلام العرب، وقد بسط ابن جني القول في جواز الاحتجاج بها[5].

والبرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، بدر الدين محمد بن عبدالله ابن بهادر (ت794هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ـ جار إحياء لبكتبالعربية، بيروت – لبنان ، 1376هـ - 1957م ، ج1، ص39.

(1) الإقتراح في أصول انحو للسيوطي، تحقيق: د. محمود فجال ود. أحمد سليم الحمصي ود. محمد آدم قاسم ، ط1 ، دار جروس برسل، لبنان 1988م ، ص36.

(2) الكتاب، لسيبويه، ج1، ص148، لعلّ في العبارة تصحيح وصوابها (لأنَّها السُّنَّة) كما في طبعة بولاق، ج1، ص74، أو (لأنَّها من السُّنَّة) أو (لأنَّ القراءة سُنَّة).

(3) معاني القرآن ، للفراء ، يحيى بن زياد ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميله ومراجعة: علي النجدي ناصف ، دار السرور ، بيروت ، د . ت ، ج1، ص14.

(4) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ، شرحه وضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولي وزميلاه، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت 1986م ، ج1، ص213، وقد نقله السيوطي من شرح فصيح ثعلب، لابن خالويه.

(5) المحتسب، لابن جني، تحقيق محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1419ه1998-م ، ج1، ص32.

موقف الشراح من الاحتجاج بالقراءات القرآنية

وأمَّا موقف شُرّاح الألفية من مسألة الاحتجاج بالقراءات؛ فإنَّه لم يختلف عن موقف صاحب الألفية من ذلك، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها، فقد تابعوا الناظم وأكثروا من الاستشهاد بالشواهد القرآنية كثرةً لافتة، وهذا الموقف واضح لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد . وليس أدل على ذلك من قول السيوطي: (أما القرآن فكلما ما ورد أنه قرئ به ، جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان آحاداً أم شاذاً)[1]

وعلى صعيد متصل ذكر السيوطي اعتراض بعض النحاة القُدامى، من أصحاب القياس المتشدّد على بعض القُرّاء السبعة[2]، فقال: (كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعّن فيها)[3]، ثم قال: «وقد ردّ المتأخرون، منهم: ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الآخرون، مستدلاً به ...»[4]، وقد تبع شُرّاح الألفية ابن مالك في ذلك، فاحتجوا بالقرآن وقراءاته السبعة وغيرها، فلم يخطِّئوا قارئاً ولم يردّوا قراءة، وجل ما فعلوه مع القراءات البعيدة عن القياس حِفظُها وعدم القياس عليها.

لقد احتج الشراح بالقرآن الكريم، فكان جلّ اعتمادهم على قراءة حفص، وذلك لأنّها الأقرب إلى اللغة المشتركة ذات القواعد المطرّدة، وكانوا في الغالب لا يشيرون إلى نسبتها إلى حفص، ولا يسمّونها، مكتفين في ذلك بقولهم: «نحو قوله تعالى، أو كما ورد في قوله تعالى،

(١) الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ، السيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد ، مطبعة الصفا ، القاهرة ، ص24 .

(2) أوّل هؤلاء الكسائي والفرّاء، يُنظر معاني القرآن، للفرّاء، ج1، ص252. وقد جاء بعدهما المازني والمبّرد والزّجاج والزّمخشري، يُنظر المدارس النحوية، لشوقي ضيف، ص157 – 158.

(3) الاقتراح في أصول النَّحو، للسيوطي، ص37. والقُرّاء المذكورون في النصّ: عاصم بن بَهْدَلة، أحد القُرّاء السبعة وشيخ الإقراء بالكوفة، توفي سنة (127هـ)، وتلميذه حمزة بن حبيب الكوفي المتوفى سنة (156هـ)، وعبد الله بن عامر، مقرئ الشام المتوفى سنة (118هـ)، يُنظر غاية النهاية في طبقات القُرّاء، لابن الجزري، ج1، ص346، و261، و423.

(4) الاقتراح في أصول النَّحو، للسيوطي، ص37.

أو شاهده في الآية ...»، وتأتي القراءات السبعة وغيرها في المقام الثاني إذ أوردوا كثيراً منها ونعتوا - في كثير من الأحيان - على أصحابها، ثمّ تأتي القراءات التي وسموها بالشذوذ ليس على سبيل الطعن في حُجيتها، وإنّما لخروجها على القراءات السبع التي جمعها أبي بكر ابن مجاهد× في كتابه (السبع في القراءات)، وهي ما توافر فيها صحة السند وموافقة العربية، وخالفت رسم المصحف، فقد احتجوا بها في النَّحو لأنَّ منع حُجيتها واجب في التلاوة لا في اللغة، ولقد كانت الآيات القرآنية، وبعض قراءاتها، أهم مصادر الشُّرُوح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها، فكانوا يؤكدون القاعدة بالشاهد القرآني، فإن صعب عليهم؛ بحثوا عن شواهد أخرى[1].

ومن القضايا التي خطأ فيها النحويون القراء :

1 القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

ذهب ابن مالك في (باب الإضافة)، إلى جواز الفصل بين المضاف الذي هو شِبه الفعل في العمل، ويُراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بمعمول المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، فقال[2]:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبهِ فِعلٍ مَا نَصَبْ × مَفعُولاً، أو ظَرفاً، أجِزْ، وَلَم يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضطِرَاراً وُجِدَا × بِأجنَبِيٍّ أو بِنَعت، أو نِدَا

(1)هو حفص بن سليمان الكوفي، تلميذ عاصم، توفي سنة (180هـ)، غاية النهاية في طبقات القُرّاء، لابن الجزري، ج1، ص254.
(2)شرح ابن عقيل، ج2، ص82. والأشموني، ج2، ص327.

وتابعه الشُرّاح[1] فاستشهدوا لذلك بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: (ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ)[2]، وقد تبع ابن مالك الكوفيين في ذلك خلافاً للبصريين الذين رفضوا الفصل ويعتبروه ضرورة للشعر[3].

وقال ابن هشام في قوله: «وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا المبحث، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يُؤخذ به في كلّ مسألة ولا يعدل عن منهجه، وسنبيّن مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله»[4].

أما ابن عقيل فقد أورد هذه المسألة بقوله: (أجاز المصنّف أنّ الفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، فمثال ما فُصل فيه بينهما بمفعول المضاف، قوله تعالى: (ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ...)، في قراءة ابن عامر بنصب (أولاد) وجرّ (الشركاء)، ومثال ما فُصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل: قراءة بعض السلف (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله)[5]، بنصب (وعد) وجرّ (رسل)[6]، وقال الأشموني: «والإشارة بذلك إلى أنَّ من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً»[7]، فالجائز في السعة أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر: (قتل أوْلادَهُم شُرَكائهم)، وقال السيوطي: «المعنى: أجز أن يَفصل الذي نصبه المضاف على المفعولية أو الظرفية بينه وبين المضاف إليه، كقراءة ابن عامر (ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ)، ومثّل له من الشعر والحديث وقول العرب ولم يخالف

(1)أوضح المسالك، ج3، ص179، وشرح ابن عقيل، ج2، ص82.
(2)سورة الأنعام، الآية (137).
(3)يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ج2، ص427 - 436 - المسالة (60).
(4)أوضح المسالك، ج3، ص179.
(5) سورة إبراهيم، الآية (47).
(6) شرح ابن عقيل، ج3، ص 82 - 83 ، توضيح المقاصد ج1 ص 405
(7) شرح الأشموني، ج2، ص327.

الشُراح في الاستشهاد بهذه الآية»[1].

تعقيب

نلاحظ هنا أنَّ الشُرّاح قد تبعوا ابن مالك والكوفيين واختلفوا مع البصريين الذين رفضوا الفصل وقالوا إنّه ضرورة، إن كانت ضرورة في الاستشهاد بالأبيات الشعرية؛ فماذا يكون في قول الله عزَّ وجلَّ .

2 القول في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر:

ذهب ابن مالك في باب عطف النسق، إلى: جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة (تكرار) حرف الجرّ، لثبوت سماع ذلك في النثر والنظم، فقال[2]:

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عطفٍ عَلَى × ضَمِيرِ خَفضٍ لازِماً قَد جُعِلا

وَلَيس عِندِي لازِماً، إذْ قَدْ أتَى × فِي النَّظمِ، وَالنّثرِ، صَحِيحاً مُثبَتَا

واستشهد الشُرّاح على ذلك بقراءة حمزة[3]، لقوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ)[4] بالجرّ، والمسألة ممّا اختلف فيه البصريون والكوفيون، فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجب العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: (مررتُ بك وزيد)، وقد رجَّح ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز[5].

---

(1) البهجة المرضية، للسيوطي، ج2، ص41.

(2) شرح ابن عقيل، ج2، ص239. والأشموني، ج2، ص394.

(3) شرح ابن عقيل، ج2، ص239. وأوضح المسالك، ج3، ص353. والأشموني، ج2، ص394. البهجة المرضية، ص272. وقد نُسبت القراءة في بعض الشروح إلى آخرين غير حمزة.

(4) سورة النساء، الآية (1).

(5) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري، ج2، ص379. المسألة (65) الخامسة والستون.

قال ابن هشام: (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلَّا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، نحو: (ﭖ ﭗ ﭘ)(1)، (ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ)[2]، وليس بلازم، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وحمزة وغيرهما: (ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ)»[3].

قال الأشموني، في هذه المسألة: (عود الخافض في العطف على الضمير المخفوض، في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين، نحو: (ﭖ ﭗ ﭘ)، و(ﭡ ﭢ ﭣ)(4)، و(ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ)، قال الناظم[5]: (وليس عودته لخافض عندي لازماً)، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين.

وقال ابن عقيل إلى أنَّ: «هذا مذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره المصنّف وأشار إليه بقوله في هذه الأبيات»[6].

وذهب السيوطي مذهب البصريين، فقال: «عند جمهور البصريين من استشهد بالآيتين السابقتين»، وقال: «... وضمير الجرّ لا يصلحُ لذلك فامتنع إلَّا مع إعادة الجار».

ويلاحظ في هذه المسألة أنَّ ابن مالك قد رجَّح مذهب الكوفيين وتبعه الشُرّاح في ذلك.

3 القول في التوكيد بنونين:

ذهب ابن مالك في باب نوني التوكيد إلى توكيد الفعل بنونين حيث قال:

للفعلِ تَوكيدٌ بِنُونَينِ هُما × كـ:نُونِي اذهَبَنَّ، واقصِدنَهُمَا

---

(1) سورة فصلت، الآية (11).

(2) سورة البقرة، الآية (133).

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص353. قرأ ابن عباس، والحسن البصري، وحمزة (الأرحام) بالجرّ عطفاً على الضمير المتصل الواقع في محل جرّ بـ(الباء) ، وقرأ نافع، وابن كثير وابن عامر، وأبو عمر ، ووجه الاستشهاد: جرّ (الأرحام) وعطفه على الضمير المجرور بـ(الباء) على هذه القراءة، من دون إعادة الجار، لأنَّ التقدير: تساءلون به وبالأرحام، فدلَّ ذلك على أنَّه يجوز إعادة الجار، وعدم إعادته.

(4) سورة المؤمنون، الآية (22).

(5) شرح الأشموني، ج2، ص394.

(6) شرح ابن عقيل، ج2، ص239 - 240.

وقد أورد ابن الانباري شاهدين على ذلك وهو قوله تعالى :

(ﭑ ﭒ)[1]، وقوله تعالى: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ)[2]، والذي يدل على أنَّ الخفيفة ليست مخفّفة من الثقيلة؛ أنَّ الخفيفة تتغير في الوقف، ويُوقف عليها بالألف، أجمع القُرّاء على أنَّ الوقف في هذين الموضعين: (ﭑ ﭒ)، (ﭑ ﭒ) بالألف لا غير[3]، و إليه ذهب ابن هشام وابن عقيل والأشموني والسيوطي في الاستشهاد بالشاهد نفسه[4]

وهنا نرى أن كلّ شارح من هؤلاء الشُرّاح نحا منحًى اختلف من الآخر.

المحور الثاني: الحديث النبوي الشريف

يُعدُّ الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كتاب الله عزَّ وجلّ، وهو أعلى مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم، وقد أجمع النحاة على أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أفصح العرب قاطبة، وأنَّ كلامه حجة إذا ثبت أنّه رُوي بلفظه، فاللفظ هو المقصود، وليس الحديث باصطلاح المحدِّثين، ومع ذلك فقد كثر فيه الجدل بين النحاة ما بين مؤيد ومعارض للاحتجاج به، ولم يضعوه في المرتبة الثانية من حيث التطبيق، فقلَّ اعتمادهم عليه، ولم يناقشوا جواز الاحتجاج به، لأنَّهم لم يختلفوا في ذلك، فالمشكلة ليست عند قدامى النحاة؛ وإنّما هي عند المتأخرين الذين نظروا إلى احتجاج أسلافهم به قليلاً، فظنوا أنّهم لم يجيزوا الاحتجاج به، وراحوا يعلِّلون قلة اعتمادهم عليه، فافترضوا إعراض القدماء عنه، وأدَّى ذلك إلى اختلافهم في جواز الإحتجاج بين مجيز ومانع[5].

---

(1) سورة العلق، الآية (15).

(2) سورة يوسف، الآية (32).

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ج2، ص538، المسألة (94).

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج 4 ص 93 وشرح ابن عقيل ج 3 ص 308 وشرح الأشبوني ج 3 ص 108 والبهجة المرضية ج 2 ص 271 .

(5) الإقتراح، ص40. وخزانة الأدب، للبغدادي، ج1، ص9. وللمعاصرين أبحاث ودراسات عدة في ذلك.

و يرجع السبب الحقيقي في بُعد النّحويين الأوائل عن الاستشهاد بالحديث؛ إيثارهم الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام بعد شيوع الوضع في الحديث في العصور الإسلامية الأولى، وكثرة اتهام بعض الناس للبعض بهذا الوضع، لكن بعض النحاة اللاحقين أدركوا أهمية الحديث في الاحتجاج فاعتمدوه أصلاً من أصوله، منهم ابن مالك - ناظم الألفية - الذي جعله في المرتبة الثالثة بعد الشعر والقرآن الكريم، كما قال ابن شاكر الكتبي (ت 764ه)[1]، ويؤكد اهتمامه بالحديث حرصه عليه دراسةً وتدريساً، واستشهاده به في معظم كتبه وإفراد كتاب لمعالجة شواهده ومشكلاته، وهو: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

ولقد اعترض بعض الشُرّاح على ابن مالك، وخالفوه بشدة، بدعوى أنَّ اللحن تسرَّب إلى بعض الرُواة، وأنَّ كثيراً من الأحاديث رُوِيت بالمعنى لا باللفظ، ونقل السيوطي رأيهم ووافقهم[2] .

وقد كان احتجاجهم بالحديث النبوي دعماً وتأكيداً لبعض شواهد القرآن الكريم والشعر - كما فعل المتقدمون من النحاة - وليس لتأسيس القواعد وصياغتها ، وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف :

1. القول في اتحاد (سوى) و (غير) في العمل :

ذهب الشراح تبعاً للناظم - إلى أنَّ (سوى) تُعامل بما تُعامل به (غير) فتُرفع وتُنصب وتُجرّ، خلافاً لسيبويه الذي حصرها في الظرفية، وجعلَ ماعدا ذلك ضرورة[3]، واستشهدوا على جرِّها بحديثين، الأول: (دَعوتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا سِوَى أَنْفُسِهَا)[4]،

(1) فوات الوفيات، لابن شاكر، ص147.
(2) الاقتراح، للسيوطي، ص40 – 44.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، المسألة (39) مسألة خلافية، ج1، ص294، والكتاب، لسيبويه، ج1، ص407.
(4) صحيح مسلم : لمسلم الحجاج ، بشرح النووي، تحقيق : د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط1 المكتبة القديمة القاهرة 1987م ، ج8، ص305، برواية (سَأَلْتُ) بدل (دعوتُ)، و(أَنْفُسِهِمْ) بدل (أَنْفُسَهَا).

والثاني[1]: (مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنْ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ)[2].

قال ابن هشام: «أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أنَّ للنحاة في (سوى) ثلاثة آراء: الرأي الأول: وهو رأي الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين، وحاصله أنَّ (سوى) ظرف مكان، وأنّها لا تخرج من الظرفية، فإذا جاء من كلام العرب شيء اُستعملت فيه اسماً غير ظرف؛ فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ...». والرأي الثاني: وهو رأي الرّماني وأبي البقاء العكبري، وحاصله أنَّ (سوى) تُستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية، وتُستعمل اسماً غيرظرف، إلَّا أنَّ استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غيرظرف، وقد ارتضى المؤلف هذا الرأي، وكذلك تراه قال: (وإلى مذهبهما أذهب). والرأي الثالث: هو رأي جمهور الكوفيين، وتبعهم ابن مالك، وحاصله أنَّ (سوى) تُستعمل ظرفاً، وتُستعمل اسماً غير ظرف، وأنَّ الاستعمالين سواء، ليس أحدهما أكثر من الثاني، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر، واستدلّ هؤلاء بثلاثة أدلة، فقال في الثالث: (أنّ الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً في عدد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية، فقد جاءت مجرورة بحرف الجرّ، ومجرورة بالإضافة، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء، ووقعت في غيرذلك من المواضع أو مواقع الإعراب، فمن وقوعها مجرورة بحرف الجرّ قوله صلى الله عليه وسلم: (مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنْ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ)، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: (دَعوتُ رَبِّي ...)[3].

---

(1) ورد هذا الحديث في المصادر السابقة.

(2) صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل ، د . ت ، مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة د . ت ، ج8، ص137، بروايته: (مَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ)، ولا ذكر موطن الشاهد (سواكم).

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج2، ص278 - 279.

وقال ابن عقيل: (وأمّا (سوى) فالمشهور فيها كسر (السين) والقصر، ومن العرب من يفتح (سينها) ويمد، ومنهم من يضم (سينها) ويقصر، ومنهم من يكسر (سينها) ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنّف، وقلَّ من ذكرها، وممّن ذكرها: الفارسي في شرحه للشاطبية، ومذهب سيبويه والفرّاء وغيرهما أنَّها لا تكون إلَّا ظرفاً، فإذا قلت: (قام القوم سوى زيد)؛ فـ(سوى) عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشعر، واختار المصنّف أنَّها كـ(غير) فتُعامل بما تُعامل به (غير): من الرفع والنصب والجرّ، وإلى ذلك أشار بقوله[1]:

فمن استعمالها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديثين السابقين[2].

وقال الأشموني: «هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم، وحاصل ما استدلّ به في شرح الكافية الشافية وغيره»، ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أنَّ (سوى) من الظروف اللازمة، لأنّها يُوصل بها الموصول، ...)، قالوا: ولا تخرج عن الظرفية إلَّا في الشعر.

وقال الرّماني والعكبري: (تُستعمل ظرفاً غالباً وكـ(غير) قليلاً، وهذا أعدل ولا ينهض ما استدلّ به الناظم حجة؛ لأنَّ كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم، وهو الجرّ، وبعضه قابل للتأويل)[3].

وقال السيوطي: «ومقابل الأصح قول سيبويه: إنّها لا تُستعمل إلَّا ظرفاً ولا تخرج عنه إلَّا في الضرورة، وردّه المصنّف[4] بورودها مجرورة بـ(من) في قوله صلى الله عليه وسلم: (دعوتُ ربّي ...»[5].

---

(1) شرح ابن عقيل، ج2، ص226.
(2) المرجع نفسه، ج2، ص226.
(3) شرح الأشموني، ج1، ص521.
(4) شرح الكافية الشافية، ج1، ص321.
(5) لبهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، ج1، ص570.

نلاحظ في هذه المسألة اختلاف بين الناظم والشُرّاح ومنهم من كان شارحاً فقط وليس له مذهب ولم يرد الحديث الثاني في البهجة المرضية.

2. القول في مسألة وقوع (من) لابتداء الغاية الزمانية :

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان[1].

واستشهد ابن هشام في هذه المسألة على جواز إفادة (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية، بقول أنس بن مالك: (فَمُطِرْنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ)[2]، تبعاً للكوفيين[3].

وقال ابن عقيل في هذه المسألة في قول الناظم:

وَاخصُص بِمُذ وَمُنذُ وَقتاً وَبِرُبّ × مُنَكَّرَ والتَّاءُ لِلّهِ وَرَبّ

(... ولا تجرّ (منذُ ومذ) من الأسماء الظاهرة إلَّا أسماء الزمان حاضراً كانت بمعنى (في) نحو: (ما رأيته منذ يومنا) أي: في يومنا، وإن كان ماضياً كانت بمعنى (مِنْ) نحو: (ما رأيته منذ يوم الجمعة) أي: من يوم الجمعة، وسيذكر المصنّف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله: (وَاخصُص بِمُذ وَمُنذُ وَقتاً ...)[4].

وذهب الأشموني إلى أنَّ: (مذ ومنذ يستعملان أيضاً اسمين وحرفين ... وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره الناظم في التسهيل)[5]، ولم يذكر الحديث.

---

(1)-الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج1، ص370، والمسألة خلافية رقم (54).
(2)-يُنظر صحيح البخاري، ج2، ص35.
(3)-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج3، ص46 - 54، ومغني اللبيب، ابن هشام، ج1، 441-443.
(4)شرح ابن عقيل، ج3، ص11.
(5)الأشموني، ج2، ص101.

وقال السيوطي: «ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا، نحو: (ما رأيته مذ يومان)، وهما حينئذٍ في الماضي بمعنى (أول المدة)، وفي غيره بمعنى (جميع المدة)، والصحيح أنهما حينئذٍ مبتدآن، وقيل بالعكس، وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل ...»[1]، ولم يستشهد بالحديث.

و نلاحظ هنا أنَّ ابن هشام استشهد بهذا الحديث وذكره ابن عقيل وأشار إلى أنَّ المصنّف ذكر هذا في آخر الباب ولكن الأشموني والسيوطي لم يذكرا هذا الحديث.

3. القول في مسألة المضاف والمضاف إليه :

أجاز العلماء الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه، واختلفوا في الفصل بغيرهما، في هذه المسألة ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ[2]، وفيما رأى ابن مالك الحديث:

(هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)[3]، فإنَّ قوله صلى الله عليه وسلم (تاركو) : مضاف، وقوله : (صاحبي) : مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو قوله : (لي)[4].

قال ابن هشام: «ولو تأملت في هذه المسألة، وجدت المؤلف قد استدلّ لبعض فروعها بالآية الكريمة (التي سبق ذكرها)، ولبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي، فكانت أدلتهما من الكلام المنثور، بل من أفصح الكلام ...»، وقال: كقوله عليه الصلاة والسلام: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو ...الخ) قد حرأ هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام، وقد عرفت ما في هذا الزعم، على أنَّ الوجه الذي خرّجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فرّوا منه، لأنَّ حذف نون الجمع بغير الإضافة مما يقع في

(1)-البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي، ج1، ص631.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج2، ص349، مسألة خلافية رقم (60).
(3) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج8، ص126.
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج2، ص354.

سعة الكلام، فلا ينبغي أن يُخرّج الحديث عليه[1].

قال ابن عقيل: «ومثال الفصل بشبه ظرف قوله في حديث أبي الدرداء: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو...): وهذا معنى قوله: فصل مضاف إلى آخره»[2].

وقال الأشموني: «أو ظرفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو...)»[3].

وأيضاً قال السيوطي: وقوله: «(هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو...)»[4].

و نرى في هذه المسألة ، أنَّ الشُرّاح قد وافقوا ابن مالك في الاستشهاد بهذا الحديث.

المحور الثالث: كلام العرب

أولاً: النظم:

لقد أكثر النحاة من الاستشهاد بالنظم شعراً ورجزاً، وكان احتجاجهم بالشعر لصياغة القواعد والأصول - في الأغلب - وشرحها، ثم كان دعماً وتوضيحاً لبعض الشواهد في أحيان أخرى، وهم في ذلك تابعون للقدماء الذين أصَّلوا وقعَّدوا، فساقوا شواهدهم مكررة على نحوٍ جامد، وأضافوا إليها القليل، وكانت غالبية الشعراء أصحاب الشواهد تنتمي إلى العصرين: الجاهلي والإسلامي، الذين حصروا الاحتجاج النَّحوي فيهما، وكان أكثر الشعراء الشواهد في الشُّروح: الفرزدق وجرير وذو الرُمة، ثمّ امرؤ القيس ورؤبة والأعشى وحسان بن ثابت وكثيرعزّة، ثمَّ مجنون ليلى والعجّاج والنابغة الذبياني ولبيد والأحوص الأنصاري وعمرو بن أبي ربيعة وجميل بثينة وطرفة بن العبد وزهيربن أبي سُلْمى والحُطيئة والكُميت بن زيد وأميّة بن أبي الصَّلْت، ثم يأتي عشرات من الشعراء الذين انخفضت شواهدهم في الشُّروح إلى أقلّ من عشرة، كما أورد الشُرّاح شواهد كثيرة مجهولة القائل أو متعددة النسبة، وسوف

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج3، ص183-184.
(2) شرح ابن عقيل، ج3، ص83.
(3) شرح الأشموني، ج3، ص327.
(4) البهجة المرضية، للسيوطي، ج2، ص41.

نورد أمثلة من تلك الشواهد، بنوعيها : الشعر والرجز، وهي في جانب تمثل ظواهر الكثرة والاطراد حيناً، والقلة والندرة والضرورة حيناً آخر، على نحو يوضح موقف الشُرّاح من السماع وحدوده الزمانية ، ومن الأمثلة :

1. استشهادهم على صحة اقتران خبر (كرب) بأن :

احتج الشراح على اقتران خبر (كرب) بأن بقول الشاعر[1]

سَقَاهَا ذُوُو الأحْلام سَجْلاً على الظَمأ × وقد كَرَبْت أعناقُها أنْ تقطّعا

على صحة اقتران خبر الفعل (كَرَب) بـ(أن)، تبعاً للناظم، وخلافاً لسيبويه الذي لم يذكر إلَّا تجرّد الخبر منها، قال ابن هشام: (ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبر)، وهو قليل، حتى إنّ سيبويه لم يحك فيه غير التجرُّد من (أن)، وفي هذا البيت رد عليه، ومثله قول العجاج بن رؤبة :

قد بُرْتَ أو كَرَبْت أن تَبُورَا × لَمَّا رَأيْتَ بَيْهَساً مَثْبُورا

ووجه الاستشهاد : مجيء خبر (كَرَب) مضارعاً مقترناً بـ(أن)، وحكم هذا الاقتران جائز مع القلة وفي الشاهد رد على سيبويه الذي لم يحك فيه غير التجرُّد، فالبيت حجة عليه[2]، وقال ابن عقيل في هذه المسألة : (ومعنى قوله : (وترك أنَّ مع ذي الشروع وجباً) : أنَّ ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ(أن) لما بينه وبين (أن) من المنافاة لأنَّ المقصود به الحال و(أن) للاستقبال، والشاهد فيه قوله : (أن تقطّعا)، حيث أتى بخبر (كرب) فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أن)، وهو قليل، حتى أنَّ سيبويه لم يحك فيه غير التجرّد من (أن)، ومثله قول الراجز، وهو العجاج بن رؤبة[3].

---

(1) نسب ابن هشام البيت إلى أبي زيد الأسلمي ، وقال : لم أعثر له على ترجمة وافية ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج 1 ص 304 وشرح ابن عقيل ج 1 ص 337 وهمع الهوامع ج 1 ص 130 وتخليص الشواهد ج 1 ص 330 والبهجة المرضية ج 1 ص 370-371 .

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص304. البيت رقم (128).

(3) شرح ابن عقيل، ج1، ص335 – 337. البيت رقم (92).

قال الأشموني: «والكثير التجرّد، ولم يذكر سيبويه غيره، والشاهد فيه قوله: (أن تقطعا)، حيث جاء خبر (كرب) فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أن)، والأكثر عدم الاقتران»[1].

وقال السيوطي: «ومثل كاد في الأصحّ كـ(رَبا) - بفتح الراء- فالكثير تجرّد خبرها من (أن) نحو: كَرَبَ القَلبُ من جَواه يَذوبُ، واتصاله بها قليل، نحو:

سَقَاهَا ذُوُو الأحْلام سَجْلاً على الظَمأ × وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تقطّعا

وقيل لا تتصل به أصلاً ...»[2]. وهنا يُلاحظ أنَّ كلّ الشُرّاح استشهدوا بهذا البيت تبعاً للناظم .

2. حذف (تاء) التأنيث من الفعل لضرورة الشعر :

استشهد الشُّرّاح بعدد من الأبيات على قضايا هي أقرب إلى القلة والندرة والشذوذ والضرورة، ومن ذلك استشهادهم في باب الفاعل، بقول الشاعر[3]:

فلا مُزْنَة وَدَقتْ وَدْقَها × ولا أرْضَ أبقلَ إبقالَهَا

على حذف تاء التأنيث - لضرورة الشعر - من الفعل (أبقل)، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض وهي مؤنثة تأنيثاً مجازياً، إذ القياس تأنيث الفعل.

قال ابن هشام: «الشاهد فيه قوله: (ولا أرض أبقل)، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو (أبقل)، وهو ضمير مستتر يعود إلى السحابة، وهي مؤنثة، ويُروى»:

فلا مُزْنَة وَدَقتْ وَدْقَها × ولا أرْضَ أبقلَتِ إبقالَهَا

---

(1) شرح الأشموني، ج1، ص281، البيت رقم(241)، والسجل: بكسر السين المهملة وسكون الجيم: الدلو، وقوله:(على الظمأ): أي: العطش في موضع الحال عن مفعول و(تقطّعا) أصله: تتقطع أي: انقطعت من اليبس الحاصل من شدة العطش.

(2) البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، ج1، ص370 - 371. البيت رقم (79).

(3) البيت لعامر بن جوين الطائي كما نُسب في كتاب سيبويه، ج1، ص140. وقد نسبه إليه كلّ الشُرّاح، أوضح المسالك، لابن هشام، ج2، ص109. وشرح ابن عقيل، ج2 ص92. والأشموني، ج1، ص401. والبهجة المرضية، ج1 ص461.

بكسر تاء التأنيث للتخلُّص من التقاء الساكنين، ووصل همزة القطع من (إبقالها) وهو تخلُّص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه، ومن العلماء من خرَّج البيت على وجهٍ آخر، وعدوه من الجائز أي: حذف التاء من (أبقلت)، لأن التأنيث مجازي[1]، وحاصله أنَّ الشاعر أتى بالضمير العائد على الأرض مُذَكَراً لأنّه أراد بالضمير المكان، فهو الحمل على المعنى، ولذلك نظائره كثيرة في النثر والشعر[2].

قال ابن عقيل: «قد تُحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: (قال فُلانةُ)، وقد تُحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر، كقول الشاعر في البيت السابق ...»، الشاهد فيه: قوله: (ولا أرض أبقل)، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو (أبقل)، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض وهي مؤنثة مجازية التأنيث، ويُروى:

× ولا أرْضَ أبْقَلَتِ أبْقَالَها ×

بنقل حركة الهمزة من (ابقالها) إلى التاء في (أبقلت)، وحينئذٍ لا شاهد فيه[3].

وقال الأشموني في قول الناظم:

وَالحَذفُ قد يَأتِي بِلا فَصلٍ وَمَع × ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعرٍ وَقَع

(والحذف قد يأتي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بلا فصل) شذوذاً؛ حكى سيبويه: (قال فلانة)، ومع (ضمير ذي التأنيث) (المجاز الحذف) (في شعر وقع) أيضاً كقوله (من المتقارب): في البيت السابق، الشاهد: قوله: (ولا أرض أبقلت ابقالها)، والقياس: (أبقل ابقالها)، لأنَّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازي، فحُذفت التاء للضرورة[4].

---

(١) مغني اللبيب، ج3 ص73 .

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ج2، ص108 - 109.

(3) شرح ابن عقيل، ج2، ص92.

(4) شرح الأشموني، ج1، ص399.

وقال السيوطي في قول الناظم: «والحذف للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي (قد يأتي بلا فصل)، حكى سيبويه عن بعضهم: (قال فلانة)، والحذف (مع) الإسناد إلى (ضمير) المؤنث (ذي المجاز)، وهو الذي ليس له خرجٌ (في شعرٍ وقع)»، واستشهد بقول الشاعر عامر الطائي في بيته السابق، وقال: (وجه الاستشهاد: حذف تاء التأنيث من الفعل ...)[1].

وهنا نلحظ أنَّ هنالك اتفاقاً واضحاً بين الناظم والشُّرّاح في الاستشهاد بهذا البيت.

3. إلحاق (هاء) السكت بالفعل الماضي:

استشهد الشراح في (باب الوقف) بقول ثروان العُكلي[2]:

يا رُبَّ يَوْمٍ لي لا أُظَلِّلُهْ × أَرْمَضُ مِنْ تحتُ، وأضّحى مِنْ عَلُهْ

على إلحاق (هاء) السَّكْت بالفعل الماضي (أظلّله) شذوذاً وإن كانت حركة بنائه لازمة، وذلك لشبهه بالمضارع فكان معرب، وعلى إلحاقها بالاسم (علِ) شذوذاً، لأنَّ حركة بنائه عارضة، والأصل أن تلحق ما كان مبنياً بناءً دائماً كالضمائر.

قال ابن هشام: «الشاهد فيه: قوله: (من علّه)، حيث ألحق (هاء) السَّكْت كلمة (عل)، وهي كلمة مبنية بناءً عارضاً، وذلك شاذ، لأنّها إنّما تلحق ما كان مبنياً بناءً دائماً كالضمائر)، وقال: (هذا الذي قاله المؤلف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي علي الفارسي، ومن العلماء من قال: هذه (الهاء) ليست (هاء) السَّكت، ولكنها بدلٌ من (الواو) التي هي (لام) الكلمة، وذلك لأنَّ أصل (عل): علو - بفتح العين وسكون اللام وآخرها واو ...»[3].

---

(1) البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، ج1، ص461.

(2) هذا الشاهد قد نسبه العيني لأبي ثروان، وقع خطأ في التصريح (لأبي مروان)، وقد ورد أيضاً في أرجوزة منسوبة لأبي الهجنجل والذي أنشده المؤلف من الرجز المشطور، وأظلّله: أي: أظلل فيه، وأرمض: أي: يوم أرمض من الرمضاء وهي شدة الحر، وأضحى: تعرّض للشمس وقت الضحى، المقاصد النحوية، للعيني، ج4، ص454، والتصريح، لخالد الأزهري، ج2، ص346.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ج4، ص351 - 352.

وقال ابن عقيل: (يجوز الوقف بـ(هاء) السَّكْت على كلّ متحرك بحركة بناء، لازمة، لا تُشبهُ حركة إعراب، كقولك في (كيف): (كَيْفَهْ)، ولا يُوقف بها على ما حركته مشبّهة للحركة الإعرابية نحو: (جاء زَيدٌ)، ولا على من حركته كحركة الفعل الماضي، ولا من حركته البنائية غير لازمة، نحو: (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، والمنادى المنفرد، نحو: (يا زيد، ويا رَجُلُ)، واسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: (لا رَجُلَ)، وشذَّ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة، كقولهم في (من عَلُ): (من عَلُه)، واستحسن إلحاقها بمن حركته دائمة لازمة، وذلك في قول الراجز فيما سبق)[1].

قال الأشموني: (وأمّا قوله: في هذا البيت ... فشاذ؛ لأنَّ حركة (عَلُ) حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة؛ فهي كـ(قَبْلُ وبَعْدُ)، وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصلُها بِغَيرِ تَحرِيكٍ بِنَا × أَدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

فحركة (عَلُ) غير حركة (بنا مُدام)، بل حركة بناء غير مُدام، وأشار بقوله[2]: «في المُدام استُحْسِنَا» إلى أنَّ وصل (هاء) السَّكْت بحركة البناء المُدَام الملتزم - جائز مستحسن وذلك كفتحة: (هُوَ وهِيَ وكَيْفَ وثَمَّ)، فيُقال في الوقف: (هُوَهْ، وهِيهْ، وكَيْفَهْ، وثَمَهْ).

اقتضى قوله: «وَوَصلُها بِغَيرِ تَحرِيكٍ بِنَا أَدِيمَ شَذَّ»: أنَّ وصلها بحركة الإعراب قد شذّ أيضاً؛ لأنَّ كلامه يشمل نوعين: أحدهما: تحريك البناء غير المُدام، والآخر: تحريك الإعراب وليس ذلك إلَّا في الأول.

وقوله: «في المُدَام استُحْسِنَا»: يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لأنَّها من التحريك المُدام، وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأول: المنع مطلقاً، والثاني: الجواز مطلقاً، والثالث: الجواز إن أُمِنَ اللَّبْسُ، نحو: (قَعَدَهْ)، والمنع إن خِيفَ اللَّبْس، نحو: (ضَرَبَهْ)[3]، والصحيح الأول،

(1) شرح ابن عقيل، ج4، ص180.
(2) شرح الأشموني، ج3، ص759 - 760.
(3) اللَّبْس في (ضربه)، لأنَّ (الهاء) محتملة لأن تكون (هاء) السَّكْت ولأن تكون ضميراً منصوب المحل، لأنَّ الفعل متعد بخلاف

وهو مذهب سيبويه والجمهور، واختاره المصنّف، لأنَّ حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب؛ لأنَّ الماضي إنّما بُني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها، فكان من حق المصنّف أن يستثنيه كما فعل في الكافية ...)[1].

وقال السيوطي في قول ابن مالك:

وَوَصلُها بِغَيرِ تَحرِيكٍ بِنَا × أَدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

كما قال: (وَوَصلُها بِغَيرِ) ذي (تَحرِيكٍ بِنَا أَدِيمَ شَذَّ)، نحو:

يا رُبَّ يَوْمٍ لي لا أُظَلِّلُهْ × أَرْمَضُ مِنْ تحتُ، وأضّحى مِنْ عَلُهْ

وقوله: (في المُدام) البناءُ (اسْتُحْسِنا) بيان لأحسنية الاتصال فلا يُعَدُّ مع قوله:

وَوَصلَ ذِي الهَاءِ أجِز بِكُلِّ مَا × حُرِّكَ تَحرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

المبيِّن للوقوع تكراراً فتأمل، وقوله: (فتأمل) كان وجه الإشارة إلى أنَّ رفع المفسدة والتكرار بما ذكره موجب لورود اعتراض آخر على المصنّف، وهو لزوم اكتفائه بالاستحسان عن الوقوع[2].

وفي هذه المسألة قد اتفق الشراح مع ابن مالك على أن هذا الشاهد من الشذوذ.

(قعد) فإنه فعل لازم.

(1) شرح الأشموني، ج3، ص760.

(2) البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، ج2، ص499.

4. باب الإضافة :

استشهد بعض الشُّرّاح بأبيات لبعض المولّدين، من غير ذكر أسماء أصحابها، ومن ذلك استشهاد ابن مالك والأشموني، في باب الإضافة، بقول أحدهم[1] :

إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى × وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

بتذكير الخبر (مكسوف) لمطابقة المبتدأ (إنارة) الذي اكتسب التذكير من المضاف إليه (العقل)، قال ابن هشام: (الشاهد فيه: قوله: (إنارة العقل مكسوف)، حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله: (مكسوف) على (إنارة) وهو مؤنث؛ والذي سوّغ هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لمرجعه - كون المرجع مضاف إلى مذكر، وهو قوله (العقل)، فاكتسب التذكير منه[2].

وقال الأشموني في قول الناظم:

وَرُبَّمَا أكسَبَ ثَانٍ أوَّلاَ × تَأنِيثاً إن كانَ لِحَذفٍ مُوهِلاَ

من المتضايفين وهو المضاف إليه أولاً منها وهو المضاف (تأنيثاً أو تذكيراً) (إن كان) الأول (الحذف مُوهلاً) أي: صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني؛ فمن الأول ... ...)، ومن الثاني قوله[3] :

إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى × وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

وقد أوردوا عدد من الأبيات غير المنسوبة إلى أصحابها، ومنها من صنع بعضها النحويون وعدد من أبيات المولّدين والمتأخرين لم تتمكن الباحثة من الوقوف عليها جميعاً، ومنها :

---

(1) البيت من البسيط، لم أجد أحد نسبه إلى قائل معيّن، ومنهم من قال مصنوع، وأنَّه لبعض المولدين، وهذا الذي ذكره المؤلف ابن هشام وذكره العيني في المقاصد النحوية، ج3، ص396، و(مكسوف): من قولك:(كسفت الشمس) بالبناء للمجهول إذا ذهب نورها، (بطوع الهوى): أي: الطاعة والانقياد للهوى وشهوة النفس والانقياد إلى ما تحبه، وأراد بسبب انقياده وراء شهوات نفسه الموبقة.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج3، ص106.

(3) شرح الأشموني، ج2، ص310.

5. حذف (نون) الوقاية من (عني) و (مني):

استشهد الشراح ببعض الأبيات غير المنسوبة إلى أصحابها وقيل إنها من صنع النحويين و من ذلك قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلَ عَنْهمْ وعَنِي × لستُ من قَيْسَ، ولا قَيْسُ مِنِي

على حذف نون الوقاية من (عني) و(مني) شذوذاً للضرورة، قال ابن هشام: (الشاهد فيه: قوله: (عني) وقوله: (مني)، حيث حذف نون الوقاية من الحرفين عند اتصالها بـ(ياء) المتكلِّم، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه، والذي يجب في اختيار الكلام أن تقول: (مني) و(عني) بتشديد النون في الحرفين لتكون نون الوقاية حفظاً للسكون الذي هو الأصل فيما يُنوَّن)[1]، قال ابن عقيل: (الشاهد فيه قوله: (عني) و(مني)، حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً للضرورة)[2]، وقال الأشموني: «وهو في غاية الندرة والكثير (عَنِّي) و(منِّي) بثبوت نون الوقاية، وإنَّما لحقت نون الوقاية (مِنْ وعَنْ) لحفظ البناء على السكون»[3].

و ذكر السيوطي في قول الناظم:

فِي البَاقِيَاتِ وَاضطِرَاراً خَفَّفَا × مِنِّي وعَنِّي بَعضُ مَن قَد سَلَفَا

«(أن في الباقيات): إن وأن وكأن ولكن ...»، وقال الفرَّاء: «عدم إلحاق النون هو الاختيار واضطراراً خفّفا» نون (منِّي وعنِّي بعضُ من قد سَلفا) من الشعراء، فقال:

أَيُّهَا السَّائِلَ عَنْهمْ وعَنِي × لستُ من قَيْسَ، ولا قَيْسُ مِنِي

قال: «الشاهد فيه قوله: (عني) و(مني) حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً للضرورة»[4].

نلحظ هنا اتفاق الشُّرّاح مع ابن مالك في الاستشهاد بهذا الشاهد.

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص119.
(2) شرح ابن عقيل، ج1، ص114.
(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص56.
(4) البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي، ج1، ص200 - 201.

ثانياً : النثر

أما الاحتجاج بالنثر ، فقد استشهد الشراح ببعض الأقوال العربية ، ومن ذلك :

1. مجيء الحال غير متنقلة :

ذهب ابن هشام إلى أن شرط مجيء الحال غير متنقلة ، أن يدل عاملها على تجدُّد صاحبها، نحو قولهم : (خلق اللّٰه الزَّرافة يديها أطول من رجليها)، فـ(يديها) : بدلُ بعضٍ، و(أطول) : حال ملازمة)، وقال : (الدال على التجدُّد في هذا المثال قولهم : (خلق)، فإنّه يدلُّ على تجدُّد المخلوق وحدوثه، و(خلق) : هو العامل في الحال وفي صاحبها ...»، وقال : على الوجه الذي شرحناه ممّا وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناظم، والمؤلف لم يعتبره هنا منه»[1].

وقال ابن عقيل : «وقد تجيء الحال غير متنقلة، أي : وصفاً لازماً نحو : خلق اللّٰه الزّرافة يديها أطول من رجليها»[2]، وقال الأشموني : «فقد جاء غير متنقل؛ كما في الحال المؤكدة نحو : ...، والمشعر عاملها بتجديد صاحبها نحو : ...، وقولهم : خلق اللّٰه الزَّرافة ...»[3]، وقال السيوطي : (... أو دلَّ عامله على تجدُّد ذات صاحبه نحو : (خلق اللّٰه الزّرافة ...)، وقال : قوله : (على تجدُّد ذات صاحبه) : أي : على حدوثه تدريجياً، قيل : أي : على حدوثه)[4].

2. مجيء الحال معرفة :

استشهد النحاة أيضاً على مجيء الحال مُعَرَّفة بالإضافة بقولهم : (جاؤوا الجَمّاءَ الغَفِيرَ)[5]، قال ابن هشام : «... وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأنَّ الموصوف

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج2، ص297.
(2) شرح ابن عقيل، ج2، ص244.
(3) شرح الأشموني، ج1، ص243.
(4) البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي، ج1، ص579.
(5) مثل رقم (3810)، في مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ، د . ط ، دار المعرفة - بيروت .، د . ت ، ج2، ص173.

وهو (الجَمّاء) - مؤنث، إلَّا أنّهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي (فعيل) بمعنى: (مفعول)، فإنَّهم لا يؤنثون لفظها وإن جرت عل موصوف مؤنثة، فيقولون: (امرأة جريح، وامرأة قتيل)، وكأنَّهم حين قالوا: (جاءوا الجَمّاء الغفير) قد قالوا: (جاءوا الجماعة السائرة لوجه الأرض)، يعنون: أنَّهم لكثرتهم وعظيم عددهم؛ ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء، وقد قالوا في هذا المثل: (جاءوا جماء غفيراً)، فأتوا به منكراً على الأصل في الحال، والمعرّف على التأويل بالنكرة»[1].

علّق ابن عقيل على قول الناظم:

وَالحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفظاً فَاعْتَقِدْ × تَنكِيرَهُ مَعْنَى، كَوَحْدَكَ اَجْتَهِدْ

مذهب جمهور النحويين أنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة، وأنَّ ما ورد منها معَرَّفاً لفظاً فهو مُنكر مَعْنًى كقولهم: (جَاءوا الجَمّاء الغفير)[2].

وقال الأشموني: «وإنَّما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً؛ لأنَّ الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة»[3]، وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بدون تأويل؛ فأجازوا: (جاء زيدٌ الراكب)، وفصَّل الكوفيون فقالوا: «إن تضمنت الحال معنى (الشرط)؛ صحَّ تعريفها لفظاً، نحو: (عبد اللّه المُحسن أفضل منه المسيء)؛ فـ(المحسن والمسيء): حالان، وصحَّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط؛ إذ التقدير: عبد إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن الحال معنى (الشرط)؛ لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز: (جاء زيدٌ الراكب)، إذ لا يصح: (جاء زيد إنْ ركب)»[4].

قال السيوطي: «والحال: شرطه أن تكون نكرة خلافاً ليونس والبغداديين مطلقاً،

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص303 - 304.
(2) شرح ابن عقيل، ج2، ص248.
(3) شرح الأشموني، ج1، ص244.
(4) شرح الأشموني ، ج1، ص244.

والكوفيين فيما تضمّن معنى الشرط، وإن أتاك حال قد عُرِّف لفظاً؛ فاعتقد تنكره معنًى كـ(وحدك اجتهد)، أي: منفرداً، و(جاؤوا الجمَّ الغَفيرَ)، أي: جميعاً، و(جاءت الخيل بداد)، أي: مُتَبَدِّدة»[1].

3. مطابقة اسم التفضيل لما قبله في التثنية والتذكير :

استشهد الشراح في باب التفضيل: بقولهم: (الناقصُ والأشحُ أعْدَلَا بني مروان)، على وجوب مطابقة اسم التفضيل لما قبله في التثنية والتذكير، لأنّه قصد به الوصف لا التفضيل، وذلك على تقدير: الناقص والأشح عادلا بني مروان، قال ابن هشام: «وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أوّل (أفعَلَ) بما لا تفضيل فيه؛ وجبت المطابقة، كقولهم: (الناقص والأشح أعدلا بني مروان)، أي: عادلاهم، وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة؛ جازت المطابقة»[2]، وقال ابن عقيل: «وأشار بقوله: (وما لمعرفة أُضيف ...الخ): إلى أنَّ (أفعلَ) التفضيل إذا أُضيف إلى معرفة وقُصِد به التفضيل؛ جاز فيه وجهان: أحدهما: استعماله كالمجرّد فلا يطابق ما قبله، فتقول: (الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، ...الخ)، والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام، فيجب مطابقته لما قبله، فتقول: (الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلوا القوم، ...)، ولا يجوز الاستعمال الأول خلافاً لابن السّراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم، ...)»[3].

والذين أجازوا الوجهين؛ قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عِيب على صاحب الفصيح في قوله: (فاخترنا أفصّحهن)، قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى، فيقول: (فصحّاهن)، فإن لم يقصد التفضيل تعيّنت المطابقة كقولهم: (الناقص والأشح أعدلا بني مروان)، أو (عادلا بني مروان)، وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده؛ أشار المصنّف بقوله:

(1) البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، ج1، ص582.
(2) في هذا القول أراد بـ(الناقص): عبد الملك بن مروان، لنقصه أرزق الجند، وبـ(الأشح): عمر بن عبد العزيز، لشحه وجه دابته من ضربه إيّاها، ولشح وجهه من إسقاط دابته إيّاه على الأرض.
(3) شرح ابن عقيل، ج3، ص181.

(هذا إذا نويت معنى من البيت، أي: جواز الوجهين، أعني: المطابقة وعدمها)[1].

قال السيوطي في قول الناظم:

هَذَا إِذَا نَوَيتَ مَعنَى مِن وَإن × لَم تَنوِ فَهوَ طِبقُ مَا بِهِ قُرِن

(هذا) الحكم (إذا) قَصَدتَ أفعل المذكور التفضيل بأن (نويت معنى من وإن) لم تقصده به بأن (لم تنو) معناها (فهو طبق ما به قرن)، أي: مطابق له كقولهم: (الناقص والأشح ...الخ)، ولمَّا كان لأفعل التفضيل مع (مِن) شَبَهٌ بالمضاف إليه كان حقّه أن لا يتقدم عليه[2].

وقال الأشموني: «(وإن × لم تنو) بأفضل معنى (مِنْ)، بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طبق ما به قرن) وَجْهَاً واحداً، كقولهم: (الناقص والأشح ....الخ)، أي: عادلهم، ويجوز: (محمَّد - صلى الله عليه وسلم - أفضلُ قُريش)، أي: أفضل النَّاس من بين قرش، وإضافة هذين النوعين لمجرّد التخصيص، ولذلك جازت إضافة (أفْعَلَ) فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوّي فيه معنى (مِنْ)، فإنّه لا يكون إلَّا بعض ما أُضيف إليه؛ فبذلك يجوز: (يوسف أحسن إخوته)، إن قُصد الأحسن من بينهم، أو قُصد حَسَنهم، ويمتنع إن قُصد: أحسن منهم»[3].

من الملاحظ أنَّ الشُّرّاح يتفقون مع الناظم في الاستشهاد بهذه الشواهد مع ملاحظة أنَّ السيوطي والأشموني يوسعون في الشرح وتوضيح المعلومة.

4. إعمال أفعل التفضيل في الاسم الظاهر:

و استشهد الشراح أيضاً في باب أفعل التفضيل: بقولهم: (مررتُ برجل أفضل منه أبوه)[4]، على إعمال اسم التفضيل في الاسم الظاهر. قال ابن هشام: «مسألة يرفع أفعل التفضيل

(1) شرح الأشموني ، ج3، ص181.
(2) البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي، ج2، ص123.
(3) شرح الأشموني، ج3، ص387.
(4) رُوي في الكتاب لسيبويه: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه، ج2، ص340.

الضمير المستتر في كل لغة، نحو: (زيدٌ أفضل)، والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة، كـ(مررتُ برجل أفضل منه أبوه) أو (أنت)، وَيَطَّرد ذلك إذا حلَّ محل الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً أجنبياً، مُفضّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: ...»[1].

وقال ابن عقيل في قول الناظم:

وَرَفعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى × عَاقَبَ فِعْلاً فَكثِيراً ثَبَتَا

كَلَن تَرَى فِي النَّاسِ مِن رَفِيق × أولَى بِهِ الفَضلُ مَنَ الصِّدِّيقِ

«لا يخلوا أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أولاً، فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه؛ لم يُرفع ظاهراً وإنّما يُرفع ضميراً مستتراً نحو: (زيد أفضل من عمرو)، ففي (أفضل): ضمير مستتر عائد على (زيد)، فلا تقول: (مررت برجل أفضل منه أبوه) فترفع أبوه بـ(أفضل)، إلَّا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه؛ صحَّ أن يُرفع ظاهراً قياساً مطرداً وذلك في كل موضع وقع فيه (أفعل) بعد نفي أو شبهه وكان مرفوعه أجنبياً مفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو: ...»[2].

وقال الأشموني: «(وَرَفْعُهُ الظاهِرَ نَزْرٌ)، أي: أفْعَلُ التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، لا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلَّا قليلاً، حكى سيبويه: (مررتُ برجلٍ أكرم منه أبوه)، وذلك لأنَّه ضعيف الشبه باسم الفاعل، من قبل أنّه في حال تجريده لا يُؤنث ولا يُثنى ولا يُجمع، وهذا إذا لم يُعاقب فعلاً، أي: لم يحسُن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى × عاقب فعلاً فكثيراً) رفعه الظاهر (ثبتاً) وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً أجنبياً، مفضّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (ما رأيتُ رجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)، فإنّه يجوز أن يُقال: (ما رأيتُ رجلاً يحْسُنُ في عينه الكحل كحسنه في عين زيد)؛ لأنَّ أفعل التفضيل

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص297 - 298.
(2) شرح ابن عقيل، ج3، ص187 - 188.

إنّما قصر على رفع الظاهر لأنّه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه، كما رأيت، وأيضاً فلو لم يُجْعل المرفوع فاعلاً؛ لوجب كونه مبتدأ، فيلزم الفصلُ بين (أفعل ومِنْ) بأجنبي، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين»[1].

قال السيوطي: «يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة، (ورفعه الظاهر نزرٌ) مضعف شبهه باسم الفاعل، ومنه حكاية سيبويه: (مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه)، (ومتى عاقب) أفعل التفضيل فعلاً بأن صَلحَ إحلاله محله، وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعاً أجنبياً مُفضّلاً على نفسه باعتبارين ...»[2].

5. إعراب الفعل :

استشهد النحاة في باب إعراب الفعل: بقولهم: (خُذِ اللص قَبلَ أن يأخُذك)[3]، قال ابن هشام: «ولا يُنصب بـ(أنْ) مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلَّا شاذاً، كقول بعضهم: (تَسْمع بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ من أنْ تَراهُ»[4]، وقولٌ آخر: (خُذِ اللص قَبْلَ يَأخُذَك)[5]، وقال ابن عقيل في قول الناظم:

وَشذَّ حَذْفُ (أنْ) وَنَصبٌ، في سِوَى × مَا مَرَّ، فاقبَلْ منهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لَمَّا فرغ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها بـ(أنْ) محذوفة - إمّا وجوباً، وإمّا جوازاً - ذكر أنَّ حذف (أنْ) والنصب بها في غير ما ذُكر؛ شاذٌ لا يُقاس عليه، ومنه قولهم: (مُرْهُ يَحْفُرَهَا)[6]، وقولهم: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يأخُذَك) أي: قبل أن يأخذك[7]، وقال الأشموني في قول الناظم:

---

(1) شرح الأشموني، ج3، ص389.
(2) البهجة المرضية في شرح الألفية، ج2، ص126 - 128.
(3) من مجمع الأمثال، ج1، ص262.
(4) مثل برقم (655)، في مجمع الأمثال، ج1، ص129.
(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ج4، ص197.
(6) لم نقف على قائله، واستشهد به ابن عقيل، ج3، ص24. وشرح الأشموني، ج3، ص571.
(7) شرح ابن عقيل، ج3، ص24.

«وَشَذَّ حَذْفُ أنْ ...) : (أي: حذف (أن) مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة؛ شاذ، لا يُقبل منه إلَّا ما نقله العدول كقولهم: (خُذِ اللّص قبل يأخذك)، و(مُرْهُ يَحْفرَهَا)، وقول بعضهم: (تسمع بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه»[1]، وقال السيوطي في هذا البيت: «(وشّذَّ حَذفُ أن ونصب في سوى مَا مرّ) : كقولهم: (خُذ اللّص قبل يأخذك)، (فاقبل منه ما عَدلٌ روى) ولا تقس عليه»[2].

نلاحظ أنَّ كلّ الشُّرّاح اتفقوا في الاستشهاد بهذا المثل ، وكان منهجهم في الشرح، مع الناظم تأيّيداً أو مخالفةً معتمداً على السماع والقياس، وهما أهمّ أصول النَّحو، فكان مذهبهم مذهب معظم النحاة المتأخرين، وهو مذهب معتدل، مذهب البغداديين الانتقائي، وقد حذوا حذو ابن مالك، فمزجوا بين المذهبين: البصري والكوفي، فمذهب الكوفيين: القياس على الشاذ، ومذهب البصريين: إتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: (إنه شاذٌ أو ضرورةٌ ...)، قال ابن هشام: «وهذه الطريقة : طريقة المحقّقين، وهي أحسن الطريقتين [3]، وقد مزج ابن مالك والشُّرَّاح بين المذهبين، ولم يتشدّدوا في الالتزام بالسماع أو القياس، وكان لهم مذهباً وسطاً لا يلتزم التزاماً صارماً بآراء أيٍّ من المذهبين: البصري أو الكوفي، وقد تجلى ذلك في بعض الحالات التي ذكروا فيها السماع والقياس دون تفصيل أو ترجيح مع احترامهم للسماع الصحيح، ووقفوا مع القليل النادر والشاذ موقفاً معتدلاً فحفظوه ولم يقيسوا عليه، وقد اعتمدوه».

ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّهم لم يكونوا أصحاب مذاهب نحوية متميّزة وإنّما كان مذهبهم يقوم على الانتقاء من جميع المذاهب على السواء، ويشهد على ذلك نقلهم من العلماء على اختلاف أزمانهم، المتقدمين منهم والمتأخرين.

(1) شرح الأشموني، ج3، ص571.
(2) البهجة المرضية في شرح الألفية، ج2، ص331.
(3) الإقتراح في علم أصول النَّحو: السيوطي، تحقيق: د. محمود فجال ود. أحمد سليم الحمصي ود. محمَّد أحمد قاسم، ط1، دار جروس برس، لبنان، 1988م، ج1، ص132.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :

لقد اكتملت هذه الدراسة التي جاءت بعنوان : الآراء النحوية لشراح ألفية ابن مالك - ابن هشام ، ابن عقيل ، السيوطي ، والأشموني في مصادر الاحتجاج ، دراسة وصفية استقرائية ، وتوصلت إلى النتائج الآتية :

1. وافق الشراح ابن مالك في أغلب آرائه في قضية الاحتجاج وتوظيف الشواهد النحوية .
2. وقف الشراح موقفاً وسطاً بين الجواز والمنع من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف .
3. أبرزت الدراسة اهتمام جميع هؤلاء الشراح بأصول النحو العربي في احتجاجهم وخاصة السماع .
4. أيد الشراح موقف ابن مالك في مسألة جواز الاحتجاج بالقراءات القرآنية على اختلاف أنواعها .
5. أوضحت الدراسة اتفاق الشراح في معظم القضايا الكلية ، ولكنهم ربما اختلفوا في بعض المسائل الفرعية .
6. أكدت الدراسة أن لآراء الشراح أثر واضح فى الدرس النحوي ، مما جعل بعض الشروح مصادر مهمة لدراسة النحو والتعرف على قواعده وبيان مقاصده .
7. بينت الدراسة أن لابن مالك تأثير واضح على الشراح في طرق التفكير والمناقشة والتحليل .
8. لم يتعصب هؤلاء الشراح لمذهب بعينه ، ولكن الغالب عليهم ميلهم إلى المدرسة البصرية .

المصادر والمراجع

1. أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، 1392 هـ .
1. الأعلام ، الزركلي ، خير الدين بن محمد ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان الطبعة 1984 .
2. الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1418 هـ - 1998م .
3. الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف الشيخ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577 هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 716 هـ) ، تحقيق يوسف بركات هيود ، دار الفكر ، بيروت ، 1420 هـ - 2000م .
6. البرهان في علوم القرآن ، الزركلي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت 1376 هـ - 1977م .
7. البهجة المرضية في شرح الألفية ، السيوطي ، تحقيق : علي سعيد الشتوي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس 1983م .
8. التعريفات ، الجرجاني ، تحقيق : مصطفى أبو يعقوب ، مؤسسة الحسن ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 ، 1427 هـ .
9. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي .

10. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي ، عبد القادر عمر ، تحقيق : عبد السلام محمد هرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، القاهرة والرياض ، ط 1413 هـ ، 1981 ، 1986 .
11. الخصائص ، ابن جني ، ابن الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط2 ، دار الهدى ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
12. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت.
13. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : حسن حامد ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1419 هـ - 1998م .
14. شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق 1403 هـ - 1982م .
15. صحيح البخاري ، محمد بن اسماعيل ، مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة ، د.ت.
16. صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج بشرى النووي ، تحقيق : د. عبد المعطي أمين قليجي ، المكتبة القديمة ، القاهرة ، ط1 ، 1987م .
17. طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي ، محمد بن سلام ، شرح محمود محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.
18. فوات الوفيات ، ابن شاكر ، صلاح الدين محمد ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
19. في أصول النحو العربي ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة 1368 هـ - 1982م .
20. في أصول النحو العربي ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ط3 1964م .
21. في أصول النحو العربي ، سعيد الأفغاني ، أفريقيا الشرق ، ط2 ، د.ت .

22. في أصول النحو العربي ، سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة محمد خضير بسكرة ، المغرب ، د.ت .
23. الكتاب ، سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هرون ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
24. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
25. لسان العرب ، ابن منظور ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2003م .
26. مثل المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق : صلاح سعد محمد المليطي ، القاهرة ، ط1 1427هـ - 2006م .
27. مجمع الأمثال ، الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ط1 ، د.ت .
28. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، القاهرة ، ط2 ، د.ت.
29. المحتسب في وجوه القراءات ، ابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ - 1998م .
30. المذاهب النحوية ، السنجرجي ، مصطفى عبد العزيز ، المكتبة الفيصلية ، ط1 ، 1406هـ - 1986م .
31. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، شرح وتصحيح محمد أحمد جاد المولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1986م .
32. معاني القرآن ، الفراء ، يحي بن زياد ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، مراجعة علي النجدي ناصف ، بيروت ، عالم الكتب ، 1980م .
33. المفيد في المدارس النحوية ، إبراهيم عبود السامرائي ، دار البصرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1427هـ - 2007م .